Eastern Journal of Languages, Linguistics and Literatures (EJLLL)
ISSN: 2710-3412
https://www.qabasjournals.com/index.php/ejlll

Relating the word with the expressions of the basmalah

Duair Tuama Resen[1], Ala'a Ahmed Zagher[2]
[1]*General Directorate of Education of Maysan, Iraq*
[2]*General Directorate of Education of Babylon,Iraq*

Corresponding Author: Duair Tuama Resen E-mail; duair22@gmail.com

ARTICLE INFO

Received: April 10, 2022
Accepted: May 16, 2022
Volume: 3
Issue: 2

KEYWORDS

Ahmad bin Ali Al-Madani, basmalah, investigation, texts, words

ABSTRACT

This work is an investigation of the book (Connecting the Word to the parsing of Al-Basmalah) by Ahmad bin Ali Al-Madani, who was born in Madinah in the year 1070 AH. He is a well-known scholar in language, grammar, jurisprudence and principles. He transmitted texts from scholars with scientific honesty. He has many books, including (Sharh al-Basmalah, Sharh on Al-Ajramiyah, Sharh on Al-Isagogi in Logic), when he transmitted the texts he mentioned the names of the scholars who supported and those who objected to them. He was not biased to a specific opinion, but only transmitted what the scholars mentioned based on the sayings in grammatical issues, and his references were different, sometimes he mentions the name of the scientist, and at other times he mentions the name of the book with its author. He died in Medina in the year (1135 AH) and he was buried in Al-Baqi` This book is one of the sources that collected opinions, and clarified some confusion through the discussion that the author mentioned about issues related to the pronunciation of the basmalah and the statement of the close aspects to fact.

وصلة الكلمة بأعاريب البسملة
أحمد بن علي المدني (ت 1135هـ)
تحقيق -

م.د [1]دعير طعمة رسن , م.م [2]علاء أحمد زغير
المديرية العامة لتربية ميسان , العراق[1] *المديرية العامة لتربية بابل, العراق[2]*

الباحث الاول: دعير طعمة رسن البريد الالكتروني: duair22@gmail.com **الباحث الثاني**: علاء أحمد زغير

الملخص

الحمد لله أولاً وآخراً والصلاة على نبي الرحمة وعلى آله وصحبه وسلم .
هذا تحقيق لكتاب (وصلة الكلمة بأعاريب البسملة) لأحمد بن علي المدني الَّذي وُلِدَ بالمدينة المنورة سنة (1070هـ), وهو عالمٌ بارعٌ في اللغة والنحو, والفقه والأصول نقل النصوص عن العلماء بأمانةٍ علميَّةٍ, له مؤلفات كثيرة, منها (شرح على الآجروميَّة, شرح على الايساغوجي في المنطق), كانت طريقته في النقل يذكر اسماء العلماء ممن قالوا بذلك ومن اعترضوا عليهم, لم يكن يميل إلى رأي معين بل يكتفي بنقل ما يذكره العلماء استنادًا لقوله في المسائل النحويَّة وكانت اشاراته مختلفة, تارةً يذكر اسم العالم, وتارةً أُخرى يذكر اسم الكتاب مع مؤلِّفه, كانت وفاته في المدينة المنورة سنة (1135هـ) ودفن بالبقيع.
ويعد هذا الكتاب من المصادر التي قامت بجمع الآراء, وايضاح بعض اللبس من خلال المناقشة التي كان المؤلف يذكرها حول المسائل المتعلقة بإعراب البسملة وبيان الأوجه القريبة الى الصحة.

معلومات المقالة

الاستلام : 10 أبريل 2022
القبول : 10 مايو 2022
العدد : 3

الكلمات المفتاحية

أحمد بن علي المدني , وصلة الكلمة , تحقيق , نصوص , كلمات

1. المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً والصلاة على حبيب آله العالمين نبي الرحمة وآله وصحبه وسلم تسليماً لا يحصى عدده.

أما بعد فإن التراث العربي زاخر بعلوم شتى واخص بالذكر منها علوم اللغة العربية والنحو بشكل خاص إذ وصل إلينا الكثير وبقي منه الكثير لم يظهر إلى النور أي بقي مخطوطاً, وفي هذا البحث تعرضنا إلى جزء قليل من هذا الإرث الكبير فهو تحقيق لكتاب (وصلة الكلمة بأعاريب البسملة) لأحمد بن علي المدني الَّذي وُلِدَ بالمدينة المنورة سنة (1070هـ), وهو عالمٌ بارعٌ في اللغة والنحو, والفقه والأصول, إذ أعتمد فيه على نقل النصوص عن العلماء بأمانةٍ علميَّةٍ, ولم يكتف بذلك فنراه محققاً ومناقشاً ورادا على من نقل عنهم, وله مؤلفات كثيرة, منها (شرح البسملة, شرح على الآجروميَّة, شرح على الايساغوجي في المنطق)وغيرها , كان عند نقله للنصوص يذكر اسماء العلماء ممن قالوا بذلك ومن اعترضوا عليهم, لم يكن يميل إلى رأي معين بل يكتفي بنقل ما يذكره العلماء استنادًا لقوله في المسائل النحويَّة وكانت اشاراته مختلفة, تارةً يذكر اسم العالم, وتارةً أُخرى يذكر اسم الكتاب مع مؤلِّفه, وتارة يشير إلى العالم برمز حرف, كانت وفاته في المدينة المنورة سنة (1135هـ) ودفن بالبقيع .

تضمن التمهيد حياة المؤلف, مؤلفاته, وفاته, نسبة المخطوط, منهج التحقيق الذي تم على وفق الرسم الاملائي الحديث, وتخريج ما امكن تخريجه من اقوال العلماء والكتب, ومن الصعوبات هي وجود رطوبة على النسخة مما أدى إلى صعوبة القراءة وتم الإشارة إليها بالهامش, وصعوبة الحصول على النسخة كونها فريدة.

التمهيد :

المخطوط بيان الوجوه الإعرابية للبسملة, كما ذكر المؤلف إذ قال:(ضمنتها ما يجوز في البسملة الشريفة من وجوه الإعراب), وكان يورد أقوال العلماء ثم يعقب عليها, ويذكر اسم العالم وكتابه في كثير من الأحيان, ولم يكن ناقلاً بل كان يعقب ويرد على كثير مما نقل, وما ذلك إلّا دليل على ما يمتلكه من فهم ودراية في علم النحو, كانت يعتمد على المناقشة والطرح والرد والتفسير وبيان معاني بعض الكلمات بالرجوع الى القواميس .

المؤلف :

أحمد بن علي المدني (1070 – 1135هـ)[1]

أحمد بن علي المدني نجيب الدين أبو العباس المدرس الحنفي, الشيخ الفاضل العالم, الأوحد, المفنن, البارع في العلوم معقولاً ومنقولاً, أبو العباس نجيب الدين, وُلِدَ بالمدينة المنورة سنة (1070هـ) ونشأ بها وطلب العلم فأخذ عن الصفي القشاشي[2] وغيره, وفاق أقرانه حتى صار نادرة الدهر ووحيد العصر, وألف مؤلفات نافعة, وكان ولوعاً بجمع الكتب وتصحيحها حتى إذا ما دخل تحت يده كتابٌ إلَّا وصححه, وكتب على هوامشه, وكان له اطِّلاعٌ تامٌّ على علم اللغةِ, وكان في الغالب يتتبع الألفاظ الغريبة في خطبه للعقود, وفي مكاتباته ومراسلاته, وكان يؤم بالمسجد الشريف النبوي ويدرس به وانتفع به جملة من الطلبة .

مؤلفاته :

كانت له مؤلفات عدة, ولكن ما نُقِل ممن ترجم له بعض منها [3]

- شرح البسملة .
- شرح على الاجرومية .
-شرح على الايساغوجي في المنطق . -

وفاته :

وكانت وفاته في المدينة المنورة سنة خمس وثلاثين ومائة وألف ودفن بالبقيع[4]

نسبة المخطوط :

ذكر المؤلف اسم المخطوط في مقدمته قال:(... وعلى الله الإعتماد والتعويل وسميتها (وصلة الكلمة بأعاريب البسملة) مؤرخاً باسمها عام اجتلابها ...), وكذلك ورد في مؤلفاته, وجاء في فهرس المخطوطات باسم (وصلة الكلمة بأعاريب البسملة)[5]

وصف نسخة المخطوط :

اعتمدت في التحقيق على نسخة فريدة, والذي يبدو أنّها بخط المؤلف, إذ كانت النسخة في حياته ولم يذكر فيها اسم ناسخ, وفيها طمس لبعض الكلمات ومن الصعب قراءتها, ولا توجد نسخة ثانية كي يتم الاعتماد عليها في التحقيق, بدأت بالبسملة والحمد قال:(... يا مَنْ ميّزَ محمداً بعليَّ الرتبة والمنزلة, وخصّه بالبسملة الشريفة المعربة...), وخُتِمتْ بذكر اسم المؤلف قال:(... هذا ما سنح بالبال ونهاية ما جنح إلى الخيال. قاله الفقير إلى ربه الغني المتقدس الوفي أحمد بن علي المدني المدرسي الحنفي سائلاً من الله الإصابة والقبول ...) .

المخطوط جاء بالرقم (296618) في فهرس المخطوطات (دنا), رقم (399/1) في مكتبة آية الله البروجردي- قم, تسلسلها في المكتبة الجزء1- صفحة 245 تاريخ النسخ آخر رجب 1121هـ, عدد الأوراق(7).

منهج التحقيق :

بعد أن تم لي اختيار النسخة, شرعت بنسخ الأصل, وهي نسخة مكتبة آية الله البروجردي ، ايران- قم، رقم النسخة (399/1), واتبعت في النسخ قواعد الرسم الإملائي الحديث

ثبت المتن كما هو على نسخة(أ), وهي النسخة الوحيدة

1- خرجت الآيات القرآنية جميعها وحصرتها بين اقواس مزهرة ﴿﴾بخط المصحف

2- خرجت الشواهد الشعر والرجز من دواوين الشعراء

3- ضبطت الآيات القرآنية, والأشعار, والأساليب النحوية, وما يحتمل اللبس

4- أشرت إلى مواضع كثيرة من الأقوال النحوية واللغوية في كتب أصحابها

أو الكتب التي نقلت عنهم وفي حال تعذر الحصول على المصدر المذكور فيه القول, أشرت إلى مالم أعثر عليه من المصادر

5- عرفت بالعلماء غير المشهورين, والنحاة الذين وردت اسمائهم في الكتاب, وترجمت لهم بمصدر أو مصدرين, ولم أعرف بمن كان مشهوراً, مراعاةً للهامش من الثقل

6- استعمال علامات الترقيم المتعارف عليها .

7- أثبت أرقام صفحات المخطوط في نهاية كل ورق بدلا من نظام التعقيب الذي اعتمده المؤلف, ووضعتها بين خطين مائلين / /, ورمزت للوجه (و), والظهر (ظ), وللورقة (ق) .

بسم الله الرحمن الرحيم

يا مَنْ ميّزَ محمداً بعليَّ الرتبة والمنزلة, وخصّه بالبسملة الشريفة المعربة عن أوائل السور المُنْزَلة, وأفتتحها بالباء المفصّلة الجامعة هي بل نقطها أجملَ ما في الكتب المفصلة لا أحصي ثناء عليك أنت كما اثنيت على نفسك, المتنزه عن الشبيه بوحدانية قدسك, فصلِّ اَللّهُمَّ على نبيك المحمود في التوراة والإنجيل والزبور والفرقان بأحمد المحامد الجمّة الذي أشرق الكون بنوره, إذ هو الجوهر الفرد المستخرج من معدن عدنان بعد عموم فترة الجهل المدلهمة, وعلى آله وصحبه الطاهري الضمائر بلا استثناء المتحملين على المعارف الإلهية في الباطن والظَّاهر لفظاً ومعنى ما أنجزت بغيثها وعد البروق والوعود سُحب النَّجاح, فأرضعَت أخلاقَها بناتَ النباتِ في مهودِ البِطَاحِ .

وبعد فهذه زهرة ذكية وثمرة من رياض الفكر جنيّة سنحت من أفق التوفيق والإلهام فائحة بعبير عنبر تحقيق الإفهام لا تزويق الأوهام, ضمنتها ما يجوز في البسملة الشريفة من وجوه الإعراب ولم أعلم أنّ أحداً سبقني على الدخول من ذلك الباب ملتزماً أصح الأقاويل, وعلى الله الاعتمادُ والتعويلُ, وسمَّيتُها (وصلة الكلمة بأعاريب البسملة) مؤرخاً باسمها عام اجتلابها على مِنصة (بكسر الميم اسم لآلة النص أي: الرفع, والظهور وهي الكرسي الذي تنصب العروس عليه, أو بالفتح مضان النص وبه جزم القاموس)[6] الظهور راجياً من الله الكريم جزيل الأجور, فإن راقت الاسماع وشاقت الطباع, ولاقت بأن تُحفظ ولا تُلفظ, وتتلقى ولا تلقى, حسنت أن تكون هدية لسلالة سيد أرباب المعالي, وسند مقلدي البيض والعوالي الطائر بجناح النجاح في رياض السعود والأفراح, اللائحة عليه لوائح مكارم النسيم الجامع بين فضيلتي السيف والقلم . شعر[7]:

وإذا رَأَيتَ مِنَ الْهِلَالِ نُمُوَّهُ أَيْقَنْتُ أنْ سَيَصِيرَ بَدْرًا كَامِلًا

أعني بذلك الأمثلَ الأسعدَ الأمجدَ مولانا عالي الجناب محمد نتيجة عين الوزراء الكرام, وسلالة زين الكبراء الفخام المتفرع من دوحة, أصلها ثابت المجد, وفرعها عرفه في سماء, /و1/ السور, كيف لا وهو ابن مولانا الدستور المكرم المستنير المفخم معتمد الدولة العثمانية ممهد قواعد الملة الحنيفية صاحب .....[8] ميادين الانتصاف والانتقام رافع أعلام العدل والانصاف دافع عنكم الظلم والاعتداء وكافي كفاية المملكة الاسلامية بالديار المصرية والحرمين الشريفين وسائر الأقطار الحجازية, مولانا الوزير العالي علي باشا بلّغه الله من الخير ما شاء, فأسألك اللهم يا مدير الأفلاك, ويا مدبر الأملاك أن تجعل آيات جلالة هذا الوزير على صفحات الأيام والشهور مسطورة, ورايات إقباله على وجوه أعلام الأعوام والدهور منشورة, فإنَّ سحائب الدعاء منهملة من أسماء الإجابة في صحائفه المبرورة ونجائب الثناء سيارة في منازل آفاق محاسن أوصافه المأثورة, وألسنة العلماء مبسوطة المقال داعيةٌ له في آناء الليل وأطراف النهار بالابتهال, واحفظ اللهم عليه نجله وشبله وبلغه فيه قصده وسؤله واجعلهما في بركات هذه البسملة الشريفة ناصرين لهذه الملّة المحمدية العلية المنيفه, ومن هنا نشرع في القول متوكلين على من بيده ازمة القوة والحول .

اعلم أنَّهُ لابدَّ لباء البسملة من متعلق بفتح اللام في الأشهر وإن جاز الكسر بواسطة أو لا؛ لأن المتعلق إن كان فعلاً فلا واسطة في التعلق, وإن كان اسماً فلابُدَّ من وساطة مشابهة للفعل منه إذا لم تجعل محله, ولم تقصد حكاية لفظها كحال تحفظ النبي (صلى الله عليه وسلم) لها وأعاد له إياها على الملك في المدارسة, والمتعلق اسم او فعل وكل عام او لا وكل مقدم او لا, واختار البصرية تقدير ابتدِ الى مبتدأ, على أنّ الظرف خبره لغو؛ لئلا يحتاج لخبر نبّه عليه السيوطي (رحمه الله) في حاشية القاضي[9], واختار الكوفية ابدأُ, هذا هو المشهور عن الفريقين كما في المغني[10] وغيره, وفي ابانة التفهيم[11] لأبي إسحاق الزجاج أن تقدير: ابدأُ قول حذّاق البصريين والكوفيين, قيل: ونسبة ذلك للبصرية غلط انتهى .

ويمكن حمل المشهور على إرادة الجمهور, لولا أنَّ مخالفةَ جمهورِهِم للحُذَّاقِ مرة المذاق, ثم ظاهر كلام الزجاج أن من الكوفية من لا يقدر أبداً إلّا أن/ظ1/ يعطف الكوفية على المضاف فليتأمل, ونبه النور الحلبي[12] في خير الكلام[13] على أولوية التأخير اتفاقاً, وهو لا ينافي تقدير ابن هشام في المغني[14] ابتدائي وأبدأُ مقدمين, كتقدير الزجاج الثاني أولا على الأصل والمختار كونه فعلاً على المشهور في التفاسير والأعاريب, وعليه اقتصر جار الله[15] وكونه خاصاً مؤخراً كما فصلناه في شرحنا الموسوم (بالمواهب المسبلة في مطالب البسملة), فالنشرع في هذه المجلة التي لا يعرف قدرها إلّا الأجلة من بيان وجوه الأعاريب على أصح القواعد النحوية وإن كان فيه ما لم ينقل عن البصرية والكوفية إلّا إنّا نبني أساسَها على قواعدهم ملتقطين من فوائد موائدهم .

فاعلم أنَّهُ إذا قدر المتعلق فعلاً, فأما أن يقدر مضارعاً بمعنى الحال؛ لأنه الواقع, وإنكار أبي حفص الأشعري[16] هو أجزاء من طرفي الماضي والمستقبل متعاقبة بلا تراخ فيها قاله ابن حجر المكي[17] في شرح الخلاصة وكل الأجزاء وكل منها يطلق عليه الحال, فلا يرد أن تفسيره لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه, وأن لا يكون الأمور الآتية واقعة في الحال فهو منه يختلف بحسب اختلاف الفعل عرفاً ويتقدر بتقدره كيصلي ويحج ويكتب القرآن, فلا يتعين له مقدار بخصوص, هذا مذهب النحاة الموافق لمذهب المتكلمين فاحفظه منه للحال, وقوله كما نقله أبو حيان التوحيدي[18]: لا معنى للحال انّما هو الماضي والاستقبال, وتحصيل الحال محال, وتوهمها باطل مردود بانه خرق للإجماع, والظاهر أنَّهُ إنْ أدى إلى اختلال في فهم قواعد الكتاب والسنة وكلام العرب فمثله لا يجوز, ولا يقال فيه لا مشاحة في الاصطلاح فافهم, وأمّا أن يقدر ماضياً على التفاؤل أو أمراً على التجريد, وإن أغفل الأخير في خير الكلام, ثم كل من الثلاثة اما عام أو خاص مقدم على الظرف أو لا, والظرف اما لغو أو حال متعلقه فعل أو وصف, وكل تالٍ للظرف أو متلو وعلى وجوه الحالية فهي المتعلق أو الظرف أو وهماً, فالمجموع مائة وستة وخمسون, اثنتان واربعون لا تقدير لشيء بعد الظرف فيها, ومائة وأربعة عشر يقدر فيها بعد الظرف الفعل فقط أو متعلق الحال فقط أو هما, وفائدة ذلك تأتي ان شاء الله تعالى .

وأمّا اذا قُدِّرَ المتعلق اسماً فأما مصدر مبتدأ أو اسم مفعول كذلك, وكل أما عام أو لا , وكلٌ أما مقدم على الظرف أو لا, وعلى كلٍّ فالظرف أما لغو متعلق بالمبتدأ تالٍ له أو متلو, والخبر أما مقدم على المبتدأ أو مؤخر؛ لأن الأصل افراده, ومنع مكي[19] كونه لغواً؛ لإمتناع حذف المصدر دون معموله, وإن جوزه الرضي[20] وجماعة, ودُفِعَ بأنّ الظرف يتوسع فيه حتى جاز تقديمه على المصدر, ولو كان بمعنى الحدوث المنحل/و2/ لأن والفعل في الصحيح لا يجوز كون الظرف خبراً كما اختاره البصرية, وليس هو من حذف المصدر دون معموله إذ عمله في الخبر من حيث انه مبتدأ لا من حيث المصدرية, ولم يقيد جواز حذف المبتدأ بكونه غير مصدر, والمتعلق هنا ايضاً فعل أو وصف, وكل تالٍ للظرف او متلو إن قُدِّرَ المبتدأ مقدماً, وأمّا إن قُدِّرَ مؤخراً فيجوز تقدير الوصف مقدماً؛ لأنه عامل الظرف, ومؤخراً لأنه الخبر حقيقة كما حققه ابن هشام في بيان مكان المقدر من المغني ومتوسطاً وان اغفله ولعله لظهوره, ويجب تقدير الفعل مؤخراً عن المبتدأ كما اشرنا إليه؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم في مثله لخوف اللبس بناء على ان المقدّر كالملفوظ كذا في مغني ابن هشام, وحرر في حواشي الخلاصة أن منع تقديم الخبر الفعلي؛ لأنه إذا قُدِّمَ الفعل بشروطه على انه خبر ما بعده لزم الغاء الفعل القوي و اعمال المبتدأ الضعيف فليحفظ, وهل الخبر المتعلق أو الظرف أو هما وجوه لكن ينبغي أن يعلم ان مجموع الظرف على كل حال في محل رفع من حيث الخبرية أصالة أو نيابة, ومجروره في محل نصب من حيث تعلقه بالمحذوف, فاحفظه فقد غفل عنه كثيرون, ويجوز كون الظرف حالاً من ضمير الخبر ان قدرا مشتقاً على الأصل كما قاله العلوي, وحينئذ فان قُدِّرَ المبتدأ مقدماً على الظرف, فأمّا أن يقدر الخبر قبل الظرف, فالمتعلق حينئذ فعلاً أو وصفاً تال أو متلو للظرف أو بعد الظرف فالمتعلق كالذي قبله أو بعد الخبر, وان قُدِّرَ المبتدأ مؤخراً عن الظرف قُدِّرَ الخبر بعده, ففي المتعلق الثلاثة الأوجه أو مقدماً على المبتدأ فقط, فالمتعلق كذلك أو على الظرف ايضاً فالمتعلق تالٍ له أو متلو والحال في الكل المتعلق أو الظرف أو هما .

ولا يمتنع هنا تقدير متعلق الحال فعلاً قبل المبتدأ؛ لأنه لم يتقدم على أنه خبر فتدبر, ولا يلزم من جواز تقدير على صحة النطق به فكم من مقدر في كتاب من يقول بعده, وهذا يمثل ولا يتكلم به فاحفظه /ظ2/ .

وتجوز حالية الظرف من المضاف إليه كيا ابتدائي أو مبدؤي, واقرائي أومقروئي, والمتعلق تالٍ للظرف أو متلو, والخبر مقدم على المبتدأ أو مؤخر؛ لأنه مفرد كما مرَّ, وفي الحال ما مرَّ لكن يجب هنا تقديم المبتدأ على الظرف إذ صلح منع تقديم الحال على المضاف إضافة محضة كإضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه في الأصح خلافاً لأبني برهان والطراوة[21], أو غير محضة كإضافة اسم المفعول لهما, والمصدر المقدر باسم الفاعل كحسبك أي ناهيك .

وإنّما منع ذلك؛ لأن نسبة المتضايفين كالموصول والصلة, ولا يتقدم ما يتعلق بها عليه إلّا أنَّ ابن مالك في شرح التسهيل اجازه في اللفظية؛ لأنها بنية الانفصال, لكن نقل في شرح العمدة ذلك عن بعض النحويين وقال: المنع عندي أولى, كذا في الهمع[22], أقول في الارتشاف: (وإن كان ذو الحال مجروراً بالإضافة فإمّا أن تكون الإضافة محضة أو غير محضة, إن كانت غير محضة فأمّا أن يكون المضاف إلى ذي الحال عاملاً في ذي الحال نصباً أولا إن لم يكن فلا يجوز التقديم؛ نحو: هذا قتيل هند ضاحكة, وإن كان نحو: هذا شارب السويق ملتوتاً الآن أو غداً) [23] .

قال ابن مالك: جاز تقديم الحال على المضاف[24] انتهى, فأفاد رحمه الله تعالى أنَّ ابن مالك لم يجزه في اللفظية مطلقاً, ولعله يدفع تخالف كلامية في كتابيه, ثم قضية ما في الارتشاف أنه لا يلزم وجود شروط عمل النصب في المضاف إضافة غير محضة لمجيء الحال من المضاف إليه بل تكفي صلاحيته له لكونه في معنى الفعل فالشروط لعمله النصب بلا واسطة, فلا يلزم نفي العامل كما قد يتوهم, وعليه تجوز حالية الظرف من المضاف إليه اسم المفعول فيما نحن فيه, وإن لم يعتمد لا سيّما والظرف تكفيه رائحة الفعل كما ذكره السعد وابن هشام وغيرهما[25], وإن كان كلام التصريح يخالف ذلك حيث قال في تمثيل الموضّح بهذا شارب السويق ملتوتاً؛ لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على المخبر عنه[26] انتهى, مع أنَّ الموضّح لم يقيد كأبي حيان بالآن أو غداً, وان أتى به معتمداً وفي الهمع ما يوهم /و3/ ما في التصريح وتحت الرغوة اللبن الفصيح, فان اثير الدين أبا حيان فارس ميدان ذلك الشأن, ولعل قول الخلاصة إلّا إذا اقتضى المضاف عمله تيسير, لم ارَ ممن نبّه عليه فعضَّ بالنواجذ عليها فإنّها تُضرب اباط الإبل إليها والله الموفق .

بقي أنه ذكر في الهمع منع تقديم الحال على المجرور بالإضافة والمضاف محضة كانت أو لا, ثم قال كما قال ابن هشام في الجامع انه الأصح مع أنَّ المذكور في الجامع انما هو منع التقديم على صاحبها حيث قال: ومقدمة على صاحبها إن لم يكن مجروراً بإضافة معنوية اتفاقاً أو لفظية أو حرف جر غير زائد على الأصح[27] انتهى .

إلّا أن يشمل التقديم على ذيها ذلك أو التشبيه للمجموع فتأمل, هذا وقد أجاز سيبويه[28] رحمة الله تعالى عليه فما قول ذي الرّمة[29]:

لِميّة موحشاً طلل قديم تمامه عفاه كل اسحم مستديم

الحالية من المبتدأ لا على أنَّ عامله الابتداء؛ لأنه لا ينصب ولا المعنى كما قال الرضي: على ان الابتداء بلفظ (طلل) مقيد بكونه (موحشاً), فكيف يعمل فيها غير مقيد بها بل عدم لزوم الاتحاد في العامل فيها وفي صاحبها, فعاملها ما تعلق به الظرف من الاستقرار فهي قيد له لا لابتداء, قال الرضي في باب المبتدأ: والتزام اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه, والحق جواز الاختلاف كما ذهب إليه المالكي[30] انتهى .

ونسب في المغني جوازه ليس إلّا أنه لم يرضَ مجيئها من المبتدأ ولا اطلاق ما اشتهر في الكتب وعلى الألسنة من وجوب الاتحاد, ثم حقق أن الاتحاد تحقيقي أو تقديري, وبقولي ولا اطلاق يندفع اعتراض الدماميني بأنَّ عدة المشهور خطأ مبني على قول س وقد ردّه فلا ينبغي عدّه خطأ, وأما قول الشمني: انه انما رد ما استشهد له به ولم يرد قوله فغفلة عما حققه أخيراً فتدبر .

فعلى مذهب س تجوز حالية الظرف هنا من المبتدأ والناصب الخبر المشتق فهو قيده إلّا إنّا لما في ذلك من نزاع الأئمة نضرب عنه صفحاً ونطوي دونه كشحاً مع أنَّهُ يؤول في المعنى إلى الحالية من ضمير الخبر وانما تعرضنا لذكره تكثير للفائدة ولئلا تظن بنا الغفلة عنه فتدبر, فتحصل لتقدير الاسم بقسميه/ظ3/.

خمس مائة وعشرون صورة ست وسبعون منها بتقديم السين لا يقدر فيه بعد الظرف شيء, وهي اذا كان الظرف لغواً مؤخراً عن المبتدأ أو الخبر, أو خبراً مؤخراً عن المبتدأ أو المتعلق أو حالاً من ضمير الخبر مؤخراً أو من المضاف إليه المبتدأ كذلك, وفي كل اربع مائة وأربعة وأربعين صور تقدير شيء بعد الظرف كما يعرف ذلك بالتأمل, فمجموع صور الاسم والفعل ست مائة وست وسبعون بتقديم السين ما يقدر فيه بعد الظرف منهما خمس مائة وثمانية وخمسون, وما لا يقدر فيها بعده منهما مائة وثمانية عشر فاحفظ ذلك .

ثم اعلم أنه اختلف في معنى باء البسملة على سبعة أقوال فصلناها بما لها وعليها في الشرح, وقد كنت نظمتها بقوله:

بباء لبسم الله سبعة أوجــه أتتك ببيت فاغتنـــم عائز الصــلة

فلاصق وصاحب واستعن عد مقسمها ومستعلياً ايضاً واضعفها الصلة .

وكل من الصور يجري مع الثلاثة الأول: الاستعلاء بناء على أنَّ الملابسة تكون لغو لا أيضاً كما استظهر الرضي[31] حيث قال: قيل ولا تكون بمعنى(مع) الا مستقراً والظاهر انه لا مانع من كونها لغواً انتهى, وتبعه صاحب اللباب وغيره وان نقل ذلك الشهاب في العناية عن الجمهور, واما على أنَّ الباء للتعدية العامة لكل حروف الجر, فمتعلقها أمّا مبتدأ عام مصدراً كان أو اسم مفعول مقدماً أو لا وأمّا فعل عام ماضٍ أو مضارع أو أمر مقدم كل منها أو لا والظرف على كلٍّ لغو ففيها عشر صور خمسة منها يقدر الاسم أو الفعل فيها بعد الظرف, وخمسة بخلافها ولا تصح كما لا يخفى خبريّة الظرف على التعدية كحاليته ولا كون المتعلق خاصاً وتكثير الحذف كبير

الضعف وأمّا على ان الباء قَسَميّة فالمتعلق فعل من الحلف أو نحوه بأقسامه والظرف لغو مقدم أو لا فهي ست ثلاث منها يقدر فيها بعد الظرف, وثلاثة بخلافها وأمّا على انها صلة فالاسم أمّا مبتدأ خبره مصدر أو اسم مفعول عامان أو لا وكل مقدم أو لا, أو خبر مبتدأه ما ذكر أو اسم مفعول لفعل ماضٍ أو أمر أو مضارع وكل عام, أو لا وكل مقدم أو لا فهي ثمانية وعشرون إلّا إنَّ الإلصاق والملابسة بمعنى أو متلازمان؛ لأنه حقيقي وحكمي كما بيّنا /و4/ في الشرح والقول بأنّها للاستعلاء كالقسم غريب, وأمّا كونها صلة فأضعفها كما قلنا في النظم أي أضعف المجموع, فلا يلزم ضعف كل من الأقوال وإنّما كان أضعفها لإبتنائه على خلاف الأصل ولأن كونها صلة هنا دائر بين كون ما بعدها مبتدأ وخبراً موجباً ومفعولاً به وذلك غير مقيس في الثلاثة إلّا أنه يستثنى من الأول حسب فحسب كما في الدر المصون فلما ذكرناه نبني الكلام على أنّها للملابسة أو الاستعانة وهما أشهرها, أو للتعدية كما اختاره جمع فاضرب صور ما لا تقدير فيه بعد الظرف من صور الاسم والفعل في وجهي الملابسة والاستعانة ضاماً للمجموع خمسة وجوه للتعدية تكن مائتين واحدى وأربعين, وافعل ذلك ايضاً في التي يقدر فيها بعد الظرف تكن ألفاً ومائة وإحدى وعشرين ومجموعهما الف وثلاث مائة واثنتان وستون .

ثم اعلم أنه يجوز عربية قراءة وجر الوصفين ولم يقرأ أحد بخلافه كما نقله النور الحلبي, ويجوز عربية رفعها ونصبها وتخالفهما في الحركات إلّا أنَّ جر الثاني فقط ممتنع لمنع الاتباع بعد القطع في الصحيح لئلا يفصل بين النعت والمنعوت أو بين الصفتين بجملةٍ اجنبيةٍ إذ المقطوع مع المقدر جملة مستأنفة؛ ولأنَّ طباع العرب وعلو همّتها تأبى الرجوع لما انصرفوا عنه كما قال[32]:

أذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن إليه بوجه آخر الدهر ترجعُ

ولأنَّ القطع ابلغ في المعنى المراد لتكثير الجمل, فلو قُطِعَ ثم اتبع كان تسفلاً بعد صعود وقصوراً بعد كمال كما قال الشاطبي: وبجعل المجموع علّة المنع فيدفع ما قيل من أنَّ غاية ما يلزم انه اعتراض وهو جائز, ودُفِعَ ايضاً بأنَّ الاعتراض أنما يكون بجملة ليست من الكلام, والنعت المقطوع منه في الأصل ولو تقديراً وفي كون الجملة الاعتراضية اجنبية كلام يأتي ان شاء الله .

وفي الارتشاف[33]: ويُقطع بعد الاتباع ولا يُعكس وهذا هو الصحيح الثابت من كلام العرب وفيه خلاف وصحح في البسيط جواز الاتباع بعد القطع انتهى .

قيل: ولو فرّق بين حالة الاستغناء عن الجميع فيجوز, وبين حالة الاقتصار للبعض فلا لكان حيناً انتهى . لطيفة: حكى الشيخ أبو عبد الله الشهير بالراعي قال: كنت قاعداً بمسجد قيسارية /ظ4/ غَرناطة حرسها الله انتظر شيخنا وسيدنا الأستاذ أبا الحسن علي بن سمعت رحمه الله مع جماعة من كبار طلبته وكنت إذ ذاك من أصغرهم سناً وأقلّهم علماً, فدخل سائلاً يسأل عن مسألة فقهية نصها: أنَّ إماماً صلى بجماعة جزأ من صلاة فغلب عليه الحدث فخرج ولم يستخلف لهم, فقام كل واحد من الجماعة صلى وحده منفرداً جزأ من الصلاة, ثم بعد ذلك استخلفوا من أتمَّ بهم الصلاة فهل تصح تلك الصلاة أو لا, فلم يكن عند الحاضرين جواب فقلت: أنا أُجاوب عنها بجواب, فقال هات الجواب فقلت: هذا اتباع بعد قطع ولا ممتنع عند النحاة, فصلاة هؤلاء باطلة, فاستظرفها منّي مَنْ حضرَ؛ لصغر سِنّي, ثم طلبنا النص فلم نلقه في ذلك التأريخ ولو لقيناه لكان الجواب حسناً انتهى .

ومذهبنا أنَّ الإمام لمّا لم يستخلف بطلت صلاة القوم والله أعلم, ولربما ساق المحدث بعض ما ليس النديم إليه بالمحتاج, وعلى منع الاتباع بعد القطع نبني الكلام بعون الملك العلّام .

قال أبو الفتح ابن جني في الخصائص في آخر باب ما يرد على العربي مخالفاً لِما عليه الجمهور مت نصّه وما يحتمله القياس, ولم يرد به السماع كثير منه القرآن التي تؤثر ولا تتجاوز؛ لأنّها لم يسمع فيها ذلك كقوله عن اسمه وجل بسم الله الرحمن الرحيم فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتّباع الصفتين اعراب اسم الله سبحانه وتعالى والقياس يبيح أشياء فيها وان لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها نعم وهناك من قرأت غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه, كان يُقرأ بسم الله الرحمن الرحيم برفع الصفتين جميعاً على المد, ويجوز الرحمن الرحيم بنصبهما جميعاً عليه, ويجوز الرحمن الرحيم برفع الأول ونصب الثاني, ويجوز الرحمن الرحيم بنصب الأول ورفع الثاني, كل ذلك على وجه المدح وما أحسنه ها هنا, وذلك أن الله تعالى اذا وصف فليس الفرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفة؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه, فيحتاج إلى وصفه لتخليصه؛ لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه, وبقية اسمان (عز وعلى) كالأوصاف التابعة لهذا الاسم, وإذا لم يعترض شك فيه لم تجيء صفة لتخليصه /و5/ بل للثناء على الله تعالى إذا كان ثناء .

فالعدول عن اعراب الأول أولى به وذلك أنَّ إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يُتبع للتخليص والتخصيص, فإذا هو عدل به عن إعرابه علم أنّ للمدح أو للذم في غير هذا عن الله تعالى, فلم يبق فيه هنا إلّا المدح فلذلك قوي عندنا اختلاف الاعراب في الرحمن الرحيم. تلك الأوجه التي ذكرناها ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة

انتهى بحروفه ولم يذكر اتباع الرحمن فق؛ لأنه قصر الكلام على اتباعهما وقطعهما, فلذا لم يتعرض ايضاً لمقابلة بقبول أو رد؛ لأنه بصدد بيان قوة قطعهما ألا ترى إلى قوله: قوى عندنا اختلاف الاعراب في الرحمن الرحيم يعني منع اعراب الاسم الكريم والا فلو اتبع الرحمن فقط لأختلف أعرابهما

وقوله: لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه مبنى على ان اختصاص الرحمن به تعالى بالغلبة والشرع دون الاسم الكريم, وقوله: أولاً ولا تتجاوز , وثانياً وان لم يكن سبيل الى استعمال شيء منها صحيح في محله .

وحكى عن أبي بكر بن مِقسم جواز القراءة بما وافق العربية والرسم ولم ينقل اصلاً والصحيح المنع وان مرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر, وقد عقد لأبن مِقسم بسبب ذلك مجلس واجمعو على منعه كما في الإتقان, هذا وقد ذكر ابن جني: أنَّ القراءة الشاذة قد تكون أقوى عربية من المتواترة, وأمّا أولوية غير المقروء به فمشكلة .

فاعلم انهم ذكروا أنَّ الغرض الأصلي من المدح بالصفة الموصولة أي لفظاً اظهار كمالات الممدوح والاستلذاذ بذكرها, وقد يتضمن تخصيص بعض الصفات بالذكر الإشارة لشرفها على باقي الصفات المسكوت عنها, ومن المدح بالمفصولة أي لفظاً حين اظهار تلك الصفات احق باستقلال المدح من سائر الصفات الكمالية أمّا مطلقاً أو بحسب المقام في الواقع أو ادعاء, ف الوصف أصل في الموصولة, والمدح يُتبع بعكس المفصولة .

ثمَّ اعلم أنَّ اتباع الصفتين كما هو المأثور أولى إذ المدح بالموصولة حاصل أيضاً لو تبعاً بل قد يدّعي بمعونة المقام هنا حصوله لا بالتبعية ولا يخفى أنَّ اللائق اظهار الكمالات, وأمّا هذا المعبود الحقيقي هو المولى لجميع النعم جليلها وحقيرها عاجلها /ظ5/ وآجلها وأمّا أنَّ صفة الرحمة أحق بالاستقلال من سائر الصفات لو ادعاء فبعيد محال دلالة الله تضمناً أو التزاماً على جمع الصفات على أن تحريك سلسلة رغبة الموحد لله تعالى لا يحتاج لمعونة مخالفة الإعراب المعروف وتغيير المألوف, وفي الاتباع ارشاد لترك الاتباع ومدح صفة الرحمة على حد[34]:

ما إنْ مَدَحْتُ مُحَمَّدًا بِمَقالَتِي لَكِنْ مَدَحْتُ مَقالَتِي بِمُحَمَّدِ

ثم اعلم أن الوصفين مشتقين في الصحيح يجوز أن لا تلحظ وصفيتهما كلحظها على علمية الرحمن, فلا ينافى اعتبار النعت فيهما تارة اعتبار البيان, في التسهيل أنَّ البيان يكون جامداً أو بمنزلته[35] وفي شرحه أنَّ ما هو بمنزلته كالصعق منحى الاعلام الغالبة؛ لأنَّ وصفيتها بعد الغلبة غير مقصودة, وإنّما يقصد بها بعدها نفس المسمى كالمرتجلة منه[36], أو البدل أخرى وقد أجاز جار الله نعت اسم الإشارة بالله مع استدلاله على علميته بأن يوصف ولا يوصف به لتأوله بنحو المعبود, كما جوّزوا تعلق الظرف به في و أو الله في السموات, وإن فرّق بالتوسع في الظرف وبأنَّ ذلك التعلق لا محيص عنه, وأعرب جار الله[37] ﴿ ڈ ڈ ڈ ڈ ﴾[38] بيانين لرب الناس, ووجه في المغني بأنّهما جريا كالجوامد لاستعمالهما موصوفين لا وصفين, والظاهر جواز بيان البيان إذ كم ظاهر عند ناس دون اخرين؛ ولأن البدل من البدل جائز كما قاله أبو حيان أما تكرره في غير البدل من المبدل منه فلا كما نقله أبو حيان عن بعض أصحابه معللاً بأنه قد طرح فلا يبدل منه ثانياً, أي: والبدل لم يطرح المبدل منه, وفي المغني في إذ أنه لا يعرف تكرار البدل في غير البدل, ومراده والمبدل منه واحد كما في حواشيه, فلا يرد اعتراض ابن الصائغ بلا تمرر بهم الا الفتى الا العلا, وقد وهم الدماميني في شرح الخزرجية ففهم من كلام ابن الحاجب في آماليه على آوائل سور غافر جواز تكرار غير البدل؛ لأن ابن الحاجب قال: إنَّ الأولى كون ذي الطول بدلاً ثانياً من المبدل الأول[39], يعني البدل الأول نبه عليه الشيخ يس في الكلام على ديباجة الخلاصة, وفي كلام السيد ابن عنقا اليمني في شرح العمريطي في الكلام على حديث أحمد وغيره وإنَّ الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سبعها ثمنها تسعها عشرها أنَّ كلاً بدل بدأ مما قبله, وظاهر استثناء البدل أنها من مبدل منه واحد لكن اطلاق ابي حيان وغيره جواز البدل من المبدل مع الاستثناء المذكور يعيد جوازهما في البدل وهو الظاهر/و6/ ثم قطع البدل بلا تفصيل جائز نصَّ عليه س والأخفش كما في الارتشاف[40] وغيره, وكذا قطع البيان نقله الشيخ يس في حواشي الخلاصة في العلم عن حواشي ابن هشام وفي النعت عن أبي قاسم العبادي ويوصف الوصف مطلقاً في الأصح كما في الهمع والبدل كما في كلام ابن الحاجب على أوائل غافر والظاهر صحة بيان الوصف والإبدال منه ووصف البيان والابدال منه وبيان البدل كما أنَّ النسق يتبع كلاً من الثلاثة ويتبع كل منها, إذ لا مانع من ذلك كله كما لا يخفى على أهله, وإذا اجتمعت توابع واحد قدم النعت فالبيان فالتوكيد فالبدل فالنسق وفي الجمع, وينبغي تقدم البيان, وإنّما قيدت بواحد لئلا يشكل بوصف البدل ونحوه مما ذُكِرَ .

إذا علمت ذلك فاعلم أنَّ في جر الوصفين ستة وعشرين وجهاً؛ لأنهما أمّا نعتان لله أو بيانان أو بدلان أو الأول نعت والثاني نعته أو بيانه أو بدله أو بيان لله أو بدله أو الأول بيان والثاني نعته أو بيانه أو بدله أو بدل من الله لا نعت؛ لسبق البيان أو الأول بدل والثاني نعته أو بيانه أو بدل أو هما معطوفان على الله بواو محذوفة, إذ الأصح جوازه كقولهم: أكلتُ لحماً سمكاً تمراً, أو الأول معطوف على الله والثاني عليه, وإن كان الراجح الأول, أو الأول نعت أو بيان أو بدل والثاني معطوف على الله أو عليه,

أو الأول معطوف على الله والثاني نعته أو بيانه أو بدله, فأقرب الألف والثلاث مائة والثنتين والستين فيها يحصل خمسة وثلاثون الفاً وأربع مائة واثنتا عشر يقدر بعد الظرف في تسعة وعشرين الفاً ومائة وستة وأربعين, ولا يقدر بعده في الستة الأف ومائتين وستة وستين, وفي كل من رفعها ونصبها ثمانية عشر كونهما نعتين أو بيانين أو بدلين بالقطع أو الأول نعت والثاني نعته أو بيان أو بدل لله أوله أو الأول بيان والثاني نعته أو بيانه أو بدله أو بدل الله لا نعته لما مر, أو الأول بدل والثاني نعته أو بيانه أو بدله, أو الأول نعت أو بيان أو بدل والثاني معطوف عليه, وتجري هذه الوجوه ما عدا وجوه العطف في كل من رفع الأول مع نصب الثاني وعكسه, وجر الأول مع رفع الثاني أو نصبه, ويجوز في الأخيرين ايضاً كون الأول معطوفاً والثاني نعته أو بيانه أو بدله بالقطع, فوجوه ما عدا جرهما مائة واثنان فاضرب فيها الألف والثلاث مائة والثنتين والستين يحصل مائة ألف /ظ6/ وثمان وثلاثون ألفاً وتسع مائة بتقديم التاء وأربع وعشرون يقدر بعد الظرف في مائة ألف وأربعة عشر ألفاً وثلاث مائة واثنتين وأربعين لا يقدر بعده في أربع وعشرين ألفاً وخمس مائة واثنتين فاضمم هذه الوجوه لوجوه جرها يحصل مائة ألف وأربع وسبعون ألفاً بتقديم السين, وثلاث مائة وستة وثلاثون يقدر بعد الظرف في مائة ألف وثلاثة وأربعين ألفاً وأربع مائة وثمانية وثمانين, ولا يقدر بعده في ثلاثين ألفاً وثمان مائة وثمانية وأربعين, هذا إذا أُريد عموم أسمائه تعالى ويجوز أن يراد لفظ الله وما بعده والإضافة لامية على الأول قطعاً, وعلى الثاني قيل لامية وقيل بيانية, لكن المشهور أنَّ إضافة الأعم مطلقاً لامية ومن وجه بيانية, وكون ثاني عبد الله يصدق عليه لفظ الله وليس أسماً مردود بأنه اسم مجاز لهذا فقد صرحوا بعد عين الكلمة على كل من جزئي العلم مجازاً, وبأنَّ المقصود افتراق لفظ الله عن اسم بأن يتحقق لفظ الله وليس باسم أصلاً سواء كان قسم الكلمة أو العلامة أو اللفظ الموضوع للجوهر أو العرض للتمييز, وقيل البيانية ما قُصِدَ فيها بيان المضاف الأعم مطلقاً او من وجد وفي حواشي التهذيب لمير أبي الفتح: أنَّ معنى البيانية متعدد واشتراط الأعمية من وجه المعنى المشهور, ونُقِلَ في العناية في أوائل الفاتحة أنَّ شارح الهادي ذهب إلى أنَّ إضافة الأعم مطلقاً بيانية, وقيل أنَّ البيانيين على أنَّ إضاقة الأعم مطلقاً بيانية ومقتضى كلامهم أنَّها بتقدير (من) البيانية, وتمامه في الشرح والعرض بيان الوجوه على أرادة اللفظ لامية كانت الإضافة أو بيانية .

فنقول أعلم أنَّ ما مرَّ من وجوه متعلق الباء ومعانيها تجري هنا لكن لا يخفى أنَّه لا تصح تبعية الوصفين هنا إلّا على الاستخدام بأن يراد بالله اللفظ وبهما ذاته تعالى أمّا لأن الألفاظ موضوعة لأنفس ما أو لأن المعنى في تعريف الاستخدام يعمم ما في حكمه منه, أو مجاز النسبة أو مجاز الحذف بتقدير الرحمن مدلوله الرحيم مدلوله أو على بدل الإضراب, وإن قيل بضعف الإضراب إلّا أنه لا محذور فيه, وقد ورد في الحديث كما مرَّ, وقد حررنا مبحث الاستدلال به في الشرح بما لم نسبق إليه .

فإن قلت ما الفرق بين الاستخدام ومجاز النسبة هنا ؟

قلت المراد حين التبعية على الأول ذاته تعالى, وعلى الثاني نفس اللفظ بإسناد ما للمدلول إلى الدال, فإذا لم تصح التبعية إلّا بما ذكر امتنعت فيهما البيانية لله والبدلية /و7/ لا على الإضراب لعدم الجمود إذ التقدير فرع الاشتقاق وتحمل ضمير الاستخدام والتجوز في النسبة كذلك فافهمه فإنَّه لطيف دقيق منح من أفق التوفيق, فإن قلت شرط بدل الإضراب تباين البدل والمبدل منه لفظاً ومعنى فأنى يتم ما ذكرته ومدلولات أسمائه تعالى واحدة ؟

قلت لمّا أُريد بكل لفظة صار المدلول نفس اللفظ ولا شك في تغايره فتدبره فإنه حسن جداً, إذا علمت ذلك فاعلم أنّه يصح كون الوصفين نعتين بكل من الوجوه الثلاثة أو بدلي إضراب باتباع أولاً أو الأول إضراب من الله, والثاني منه أو الأول نعت بأوجهه والثاني نعته أو بيانه أو بدله بدل الشيء من الشيء إذ لا يجوز ولا استخدام أو إضراب من الله, فهي سبعة عشر جارية في كل من السبعة ويجوز على جرهما عطفهما على الله بأو محذوفة لوروده كما في الارتشاف والجمع حكى أبو الحسن: أعطه درهم درهمين أو ثلاثة, أو الثاني على الأول أو الأول نعت بالوجوه أو إضراب, والثاني معطوف عليه أو على الله أو الأول نعته بالوجوه أو إضراب منه لا من الله لسبق النسق فهي أربعة عشر ويجوز على رفعهما ونصبهما كون الرحمن نعتاً بأحد الأوجه أو إضراب, والرحيم معطوف عليه فهي ثمانية, ويجوز في وجهي جر الأول كونه معطوفاً والثاني نعت بالأوجه أو إضراب فهي ست فالمجموع مائة وسبعة وأربعون بتقديم السين فاضرب فيها الألف والثلاث مائة والثنتين والستين يحصل مائة ألف وأربعة وستين ألفاً وسبع مائة وسبع وثمانين بتقديم السين فيها, ولا يقدر بعده في خمسة وثلاثين ألفاً وأربع مائة وسبعة وعشرين بتقديم السين فمجموع الصور جميعها سواء أُريد عموم الأسماء أولاً ثلاث مائة ألف وأربعة وسبعون ألفاً بتقديم السين وخمسة وخمسون يقدّر بعد الظرف في ثلاث مائة ألف وثمانية آلآف ومائتين وخمس وسبعين بتقديم السين, ولا يقدر بعده في ستة وستين ألفاً ومائتين وخمس وسبعين بتقديم السين والله الموفق .

تتمة أعلم وفقك الله أنّ الأولى في الصور التي يقدر فيها بعد الظرف تقديره بعد الوصفين قال ابن عبد الحق /ظ7/ الأولى تقديره مؤخراً عن الرحمن الرحيم لئلا يفصل بين التابع ومتبوعه بما لا يتعين تقديره انتهى .

وقد جوّزَ الزمخشري[41] الفصل بين الصفة والموصوف بالظرف خاصة؛ لأنَّه يتوسع فيه, وأجاز السمين: زيدٌ قامَ العاقل, وجوّزه في الارتشاف[42] بما لم تتمخض مباينته, وأجازه بالخبر وجملة الإعتراض وغيرهما, وأجازه الرضي بالأجنبي وهو كما قاله ابن الحاجب[43]: المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدأ والخبر

والفاعل والمفعول وغير الأجنبي ما لم تعلق بذلك الجزء كالظرف في: ضربي في الدار زيداً حسن بخلاف: ضربي حسن زيداً, ولإستقلال الجملة المعترضة جعلت كالتتمة, فكان الفصل بها عرض لغرض مع انتفاء لبس كونها تتمة انتهى ملخصاً.

وقضيته أنَّ المعترضة غير أجنبية, وقيل أجنبية يغتفر الفصل بها فإذا جوَزت الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي وجريت هنا على ذلك لا سيما تعبير الملفوظ وإنَّه إذا جاز فيها جاز في غيرها من التوابع؛ لأنها كجزء المتبوع ولذا تقدم عند الجمع كما يشعر به قول ابن عبد الحق المتقدم لئلا يفصل بين التابع والمتبوع وإن كان الأحسن عدم الفصل بين البدل والمبدل منه كما في الارتشاف, والظاهر ان البيان كذلك فكذا في صور التقدير بعد الظرف, تقديرها بعد الاسم الكريم لا بين المتضايفين لمنع الفصل بينهما بمثل ذلك اختياراً ولو بمقدر أو بعد الرحمن أو بعد الرحيم والقطع قبل تمام الكلام جائز كما في الارتشاف[44], فصارت صور التقدير بعد الظرف في ثلاثة واضممها للأخرى فتصير تسع مائة ألف بتقديم التا, وإحدى وتسعين ألفاً كذلك ومائة, هذا ما سنح بالبال ونهاية ما جنح إلى الخيال قاله الفقير إلى ربه الغني المتقدس الوفي أحمد بن علي المدني المدرسي الحنفي سائلاً من الله الإصابة والقبول بجاه نبيه الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وعترته وحزبه آمين.

وكان الفراغ من كتابتها اليوم الآخر من شهر رجب من السنة الحادية والعشرين بعد المائة وألف, والحمد لله وحده وصلى الله على نبيه وآله وصحبه اجمعين آمين/و8/

.

الهوامش:

1- ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر:148/1, هدية العارفين:170/1, معجم المؤلفين:212/1 .

2- هو الإمام العارف صفي الدين أحمد بن محمد بن يونس المدعة عبد النبي القشاشي المقدسي الأصل المدني الدار, له مؤلفاتٌ كُثُر منها (السّمط المجيد), ينظر: ديوان الإسلام: 374/3, وفهرس الفهارس:970/2.

3- ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر:148/1, معجم المفسرين:761/2.

4- ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر:148/1.

5- فهرس مخطوطات دنا:1067/10.

6- ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع: 487, معجم لغة الفقهاء:480.

7- الموازنة بين أبي تمام والبحتري: 86/1, الصناعتين:1/ 206, رواية البيت:

إن الهلال إذا رأيت نموّه ...

8- لم أتمكن من قراءة الكلمة بسبب الرطوبة في المخطوط.

9- ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية القاضي):95-96.

10- ينظر: مغني اللبيب: 495.

11- ينظر: الابانة والتفهيم: 60.

12- علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي(975-1044هـ)، أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين: مؤرخ أديب. أصله من حلب، ومولده ووفاته بمصر. له تصانيف كثيرة، منها " إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون - ط " يعرف بالسيرة الحلبية, ينظر: الأعلام:251/4-252, معجم المفسرين:786/2.

13- ينظر: خير الكلام على البسملة والحمدلة :49-50.

14- ينظر: مغني اللبيب: 495.

15- ينظر: الكشاف:1/3-4.

16- عمر بن مُحَمَّد بن معيبد السراج أَبُو حَفْص الْأَشْعَرِيّ(801-887هـ) نسبا واعتقادا الزبيدِيّ بَلَدا ومولداالْيَمَانِيّ الشَّافِعِي وَيعرف بالفتى من الفتوة وَهُوَ لقب أَبِيه, من مؤلفاته: جَوَاهِرالْجَوَاهِر و تقريب الْمُحْتَاج فِي زَوَائِد شرح ابْن النَّحْوِيّ للمنهاج, ينظر: الضوء اللامع :6/132-135.

17- شهَاب الدّين أَبُو الْعَبَّاس أَحْمد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن حجر الهيتمي السَّعْدِيّ الْأَنْصَارِيّ (909- 974هـ), من مصنفاته: الْمنْهَج القويم فِي مسَائِل التَّعْلِيم وَالْأَحْكَام فِي قواطع الْإِسْلَام وَشرح الْعباب الْمُسَمّى بالايعاب , ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر :258-273.

18- ينظر: البصائر والذخائر:1/175.

19- ينظر: مشكل اعراب القرآن:1/66.

20- ينظر: شرح الرضي على الكافية:3/406.

21- ينظر: ارتشاف الضرب:4/1805.

22- ينظر: همع الهوامع:2/523

23- ارتشاف الضرب:3/1580.

24- ينظر: شرح التسهيل: 2/335

25- ينظر: شرح شذور الذهب للجَوجَري: 2/687, وشرح التصريح: 2/405.

26- ينظر: التصريح على التوضيح:1/592.

27- ينظر: الجامع الصغير في النحو:142-147.

28- ينظر: الكتاب: 2/123

29- البيت لكُثيِّر عزَّة, ورواية البيت: لِمَيةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ, ينظر: ديوانه:506.

30- ينظر: شرح الرضي على الكافية:1/280.

31- ينظر: شرح الرضي على الكافية:4/280

32- ينسب الشاهد إلى معن بن أوس, ينظر: شرح ديوان الحماسة:794, رواية البيت:

إذا انصرفت نَفسِي عَن الشَّيْء لم تكد إلَيْهِ بِوَجْه آخر الدَّهْر تقبل

33- ينظر: ارتشاف الضرب: 4/1927

34- ينسب الشاهد لحسان بن ثابت وليس في ديوانه, ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر :2/357, 3/240.

35- ينظر: التسهيل:171.

36- ينظر: شرح تسهيل الفوائد:3/325.

37- ينظر: الكشاف:4/823.

38- سورة الناس: الآية2-3.

39- ينظر: أمالي ابن الحاجب:1/152.

40- ينظر: ارتشاف الضرب: 4/1973.

41- ينظر: الكشاف:1/344.

42- ينظر: ارتشاف الضرب: 1613/3.

43- ينظر: أمالي ابن الحاجب:751/2.

44- ينظر: ارتشاف الضرب: 1928/4.

المصادر :

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ), تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي- القاهرة , ط1, ١٩٩٨ م .
- الأعلام, خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ), دار العلم للملايين, ط5, ٢٠٠٢ م.
- أمالي ابن الحاجب, عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ), دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة, دار عمار- الأردن، دار الجيل – بيروت, د.ط, ١٩٨٩ م .
- البصائر والذخائر, أبو حيان التوحيدي علي بن محمد بن العباس (ت نحو ٤٠٠هـ), تحيقق الدكتور وداد القاضي, دار صادر – بيروت, ط1, ١٩٨٨ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ), دار الكتب العلمية بيروت- لبنان, ط1, 1997م.
- ديوان الإسلام, شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت: 1167هـ), تحقيق: سيد كسروي حسن, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط1، 1990 م.
- ديوان كُثيِّر عزة: جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس, دار الثقافة بيروت- لبنان, 1971م.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر, محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني أبو الفضل (ت ١٢٠٦هـ), دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم- المملكة العربية السعودية, ط3, ١٩٨٨ م .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب, محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي(ت686ه), يوسف حسن عمر, جامعة قار يونس- بنغازي, ط2, 1996م .
- شرح تسهيل الفوائد, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ), تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون, هجر- المملكة العربية السعودية, ط1, ١٩٩٠م .
- شرح ديوان الحماسة, أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ), تحقيق: غريد الشيخ, وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط1, ٢٠٠٣ م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: 889هـ), تح : نواف بن جزاء الحارثي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية), ط1، 1423هـ/2004م.
- الصناعتين, أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت 395هـ), تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم, المكتبة العنصرية – بيروت, د.ط, 1998م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع, شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ) , دار مكتبة الحياة – بيروت, ط1, 2010م .
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات, محمد عَبْد الحَيّ الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت: 1382هـ), تحقيق: إحسان عباس, دار الغرب الإسلامي– بيروت ص.ب: 5787/113, ط: 2، 1982.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, (مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى), أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ), دار الكتاب العربي – بيروت, ط3, 1987م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت ٦٣٧ه), تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية – بيروت, د.ط, 1999م .
- مشكل إعراب القرآن, أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ), تحيقق: د. حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة – بيروت, ط2, 1985م .
- المطلع على ألفاظ المقنع, محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت ٧٠٩هـ), تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب, المملكة العربية السعودية- مكتبة السوادي للتوزيع, ط1, ٢٠٠٣ م.
- معجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر),عادل نويهض, قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد, مؤسسة نويهض بيروت – لبنان, ط3, ١٩٨٨ م.
- معجم المؤلفين, تراجم مصنفي الكتب العربية, عمر رضا كحالة (ت1408هـ) , مؤسسة الرسالة- بيروت, ط1, 1993م .
- معجم لغة الفقهاء, محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي, بيروت- لبنان-دار النفائس, ط2, 1988م .
- الموازنة بين أبي تمام والبحتري, أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت370 هـ), المجلد الأول والثاني: تحقيق: السيد أحمد صقر, دار المعارف, ط4, المجلد الثالث: تحقيق: د. عبد الله المحارب, مكتبة الخانجي – القاهرة, ط1، 1994 م .
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر, محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس (ت ١٠٣٨هـ), دار الكتب العلمية – بيروت, ط1, 1985م .
- هدية العارفين, أسماء المؤلفين وآثار المصنفين, إسماعيل باشا البغدادي(ت 1339هـ), دار احياء التراث العربي- بيروت- لبنان, ط1, 1951م .

الاطاريح:

- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار, عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد أبي الفضل جلال الدين السيوطي(ت911هـ), دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى الآية (20) من سورة البقرة أحمد حاج محمد عثمان, أطروحة دكتوراه, جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية, 2003م .

المخطوط:

- خير الكلام على البسملة والحمدلة, نور الدين على بن ابراهيم بن أحمد الحلبى الشافعى القاهرى(ت1044هـ), مخطوط ميكرو فيلم دار الكتب القومية, تحت رقم 402.